



THE WORLD BANK



Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC



في واشنطن:

بياتا بلونكا

هاتف: (202) 458-5991

بريد إلكتروني: bplonka@worldbank.org

في باريس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي):

ماري كرين شارف

هاتف: (33)1 45 24 9704

بريد إلكتروني: Mary.Crane-Charef@oecd.org

دراسة: يجب احتساب عائدات الرشاوى بدقة لتوقيع العقوبات المناسبة

واشنطن، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011- يجب أن تتمكن أجهزة إنفاذ القانون من فرض العقوبات المناسبة عندما تلجأ الشركات إلى رشوة المسؤولين للفوز بعقود أو الحصول على امتيازات ليست من حقها. ولكن يتعذر احتساب عائدات هذه الجريمة ومصادرتها. ومن أجل مساعدة الحكومات على مواجهة هذا التحدي، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة استعادة الأصول المسروقة لدى البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة جديدة حول تحديد وتقدير العائدات من الرشاوى.

قال مارك بيت، رئيس فريق العمل المعني بمكافحة الرشوة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يضم ممثلين عن الدول الأطراف في معاهدة مكافحة الرشوة: "تمثل قدرة البلدان على ضبط ومصادرة المكاسب الناجمة عن الرشوة جزءاً لا يتجزأ من مكافحة العالمية للرشوة والفساد... وهذا واجب على كل البلدان التي تنضم إلى اتفاقية مكافحة الرشوة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد".

عندما تدفع شركة ما رشوة للفوز بأحد العقود، لا يمكن مصادرة العائدات من هذه الرشوة إلا إذا تم احتسابها بدقة. وحتى الآن، تمكن عدد قليل ولكن متزايد من المحاكم من تطبيق أساليب لمصادرة أو استعادة العائدات التي حصل عليها أفراد وشركات عبر تقديم رشاوى للمسؤولين.

وتبحث الدراسة بعنوان " التعرف على حصيلة الرشاوى وتحديد مقدارها " في أساليب الحساب الحالية لمكاسب الشركات التي تدفع رشاوى. واستناداً إلى عدد من الحالات في بلدان من بينها إندونيسيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة تظهر الدراسة أكثر الأساليب دقة في احتساب الأرباح الإجمالية والصادفية فضلاً عما يمكن استرداده من خلال نظام قانوني معين.

وذكر جون دينيس ببسيمي، منسق مبادرة استرداد الأصول المسروقة: "هذا التقرير مهم لأنه أول تقرير يصنف الأساليب الرئيسية المستخدمة في احتساب المكاسب غير المشروعة في مختلف الأنظمة القانونية... ففي عديد من البلدان، تبدو فكرة المعاقبة على الرشوة معقدة لدرجة تحول دون تعقبها بجدية. ويستعرض هذا الكتاب بطريقة عملية، وفي جميع السيناريوهات المحتملة، الممارسات الراسخة التي يمكن للممارسين اتباعها". ويبيّن هذا التقرير على هذه التجارب لي طرح نماذج حقيقية وعملية من أجل إظهار كيف يمكن للحكومات احتساب العائدات من الرشوى واستعادتها.

ويمكن الإطلاع على هذا التقرير على الموقع التالي: www.oecd.org/daf/nocorruption. لمزيد من المعلومات عن مبادرة استرداد الأصول المسروقة، يُرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/star>

معلومات عن مبادرة استرداد الأصول المسروقة

مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي ترمي إلى دعم الجهود الدولية لمنع توفير ملاذ آمن للأموال الناشئة عن الفساد. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات الفساد ولتسهيل استعادة الأصول المسروقة بطريقة أسرع وأكثر منهجية.

نبذة عن مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ويشكلان معاً البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتلعب كل واحدة من هذه المؤسسات دوراً مميزاً في تحقيق رسالة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة هذه المواقع على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org و www.miga.org و www.ifc.org.

نبذة عن معاهدة مكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 34 بلداً ملتزماً بالديمقراطية واقتصاد السوق. وتوفر المنظمة منبرا يمكن للحكومات من خلاله تبادل الخبرات في مجال السياسات، ورصد الممارسات الجيدة، وتشجيع القرارات والتوصيات. ومهمة المنظمة هي في الأساس العمل من أجل إقامة اقتصاد عالمي أكثر قوة وطمهارة وعدلاً.

والمنظمة هي أيضاً مقر اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وهي الأداة الدولية الوحيدة المصممة لمعالجة جانب العرض في الرشا. وتتابع مجموعة العمل المعنية بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطبيق الدول الأعضاء لمعاهدة مكافحة الرشوة التابعة للمنظمة

وذلك من خلال نظام قوي لدراسة الحالات المماثلة. لمزيد من المعلومات عن معاهدة مكافحة الرشوة يرجى زيارة هذا الموقع على الإنترنت: www.oecd.org/daf/nocorruption/convention.